

قائمة المحتويات		
رقم الصفحة	البيان	الرقم
2	مقدمة	.1
5	لمحة تاريخية	.2
6	الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية	.3
7	آلية إعداد الخطة الإستراتيجية	.4
8	أولويات الخطة الإستراتيجية	.5
10	تقييم الاحتياجات	.6
11	نقاط القوة	.7
12	الأهداف الإستراتيجية	.8

المقدمة...

انطلاقاً من إيمان ديوان المحاسبة الأردني بأهمية التخطيط الاستراتيجي وبناء عملياته ونشاطاته بطريقة ممنهجة ومنظمة، وسعيًا إلى تحقيق أفضل النتائج على كافة المستويات وبخاصة التميز المؤسسي ونشر مفهوم الشفافية والنزاهة في إدارة المال العام وتعزيز إجراءات المساءلة والمحاسبة في كافة المجالات فقد وضع الديوان خطته الإستراتيجية بكافة مكوناتها لتشكل مرجعاً أساسياً في عمل الديوان خلال السنوات (2016-2020) ولتحقق ما يطمح له من خلال رسالته ورؤيته للسنوات القادمة وذلك وفقاً لأفضل الممارسات في الرقابة والتدقيق ولأحكام قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته والمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الانتوساي).

لقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية للديوان بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية ووثيقة الأردن أولاً ورؤية الأردن (2025).

تعد هذه الخطة بمثابة خارطة لتحديد الطريق أمامنا والخطوات التي ننوي اتخاذها وفقاً للأولويات الوطنية في حسن إدارة المال العام والمحافظة عليه من خلال تقديم مجموعة من التقارير الرقابية التي تتسم بالمهنية العالية تماشياً مع الممارسات الدولية الفضلى في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، وذلك لتقديمها إلى الجهات المختصة بموجب القانون، وتتيح هذه الخطة لشركائنا والأجهزة النظيرة العربية والدولية التعرف على رؤيتنا ورسالتنا وأهدافنا الإستراتيجية التي نسعى إلى تحقيقها بمنظور مهني وعلمي وجهد متواصل من خلال منظومة عمل متكاملة تهدف إلى تكاتف الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأقصى من الحماية والفاعلية في إدارة الموارد المالية والبشرية.

تحوي هذه الخطة على أربعة أهداف إستراتيجية، يشمل الهدف الأول الاستقلال المالي والإداري والعمل بمنهجية ومعايير مهنية، وذلك تحقيقاً للأهداف التي أنشئ من أجلها الديوان المتمثلة في المساهمة في تحسين استخدام الموارد العامة المتاحة للدولة ومحاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، ومساعدة أجهزة الدولة للعمل بكفاءة وفاعلية، في حين يركز الهدف الثاني على التميز المؤسسي وضبط الجودة للوصول إلى جهاز رقابي متميز في مختلف المجالات والنشاطات من خلال تبني وتطبيق أفضل الممارسات الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، إضافة إلى وضع اللوائح والنظم التي تمكن الديوان من الارتقاء في عمله للوصول إلى التميز المؤسسي، وتضمن الهدف الثالث تقديم تقارير رقابية مهنية ذات قيمة وجودة عالية وذلك لتعزيز مفهوم (شركاء ورقباء) وزيادة التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات الخاضعة للرقابة بهدف تحويل مخرجات الديوان إلى عملية إصلاح مؤسسي من خلال التوصيات التي يقدمها إلى الدوائر والمؤسسات من أجل الإصلاح والارتقاء في عمل الجهات ذات العلاقة وتبادل الخبرات وإبرام الاتفاقيات ونشر الوعي حول الرقابة وبناء الثقة المتبادلة مع الجهات المختلفة والمجتمع المحلي.

أما الهدف الرابع فقد أكد على تعزيز التعاون والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة من خلال تفعيل إستراتيجية الاتصال وتوطيد العلاقة مع مجلس الأمة والجهات الخاضعة للرقابة والبيئة المحيطة وبما ينعكس إيجاباً على أداء الديوان في تعزيز عملية الإصلاح المالي والإداري.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكافة موظفي الديوان وإلى كافة شركائنا في مختلف مواقعهم على تعاونهم في تحقيق الأهداف والغايات.

وفقنا الله جميعاً في خدمة أردننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

رئيس ديوان المحاسبة

الأستاذ الدكتور عبد خرابشه

{ إن تحسين أداء مؤسساتنا العامة ضروري لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، ومن هنا ركزت الحكومة على وضع أدوات لقياس الأداء وتطوير

{ ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبالنظر لمان ودوره الرقابي، الدستوري الفاعل الذي

أولاً: لمحة تاريخية:

لقد مر تأسيس ديوان المحاسبة في الأردن بثلاثة مراحل ارتبطت بشكل وثيق بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية في المملكة.

المرحلة الأولى:

وتعود إلى شهر كانون ثاني عام 1928 حينما تم إنشاء دائرة (مراجعة الحسابات) وذلك من أجل التدقيق في الحسابات المالية في الإمارة. وفي أواخر عام 1930، تم استبدال هذا المسمى بمسمى آخر هو (دائرة تدقيق الحسابات).

المرحلة الثانية:

وتعود إلى عام 1931 حينما صدر قانون تدقيق وتحقيق الحسابات، حيث تم بموجب هذا القانون تأسيس دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات وكانت مهمة هذه الدائرة فحص الحسابات الحكومية المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأمانات والسلف.

المرحلة الثالثة:

مع صدور الدستور الأردني عام 1952، تكون المرحلة الثالثة لتأسيس ديوان المحاسبة بصفته الدستورية قد دخلت حيز التنفيذ. حيث نصت المادة (119) من الدستور (يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها)، وقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952، وصدرت تعديلات على هذا القانون خلال الخمسين عاماً المنصرمة. وجاءت هذه التعديلات لتواكب التوسع في النشاط الحكومي والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الأردن خلال هذه الفترة.

أهداف ومهام الديوان:

1. من أهم الأهداف التي يسعى الديوان إلى تحقيقها ما يلي:
2. المحافظة على المال العام والتأكد من سلامة استخدامه وإدارته بصورة قانونية وفاعلة. ومحاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري.
3. التنبيه إلى أوجه النقص في التشريعات المالية أو الإدارية المعمول بها، واقتراح وسائل معالجتها.
4. المساهمة في إصلاح أنظمة الإدارة المالية العامة للدولة.
5. التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها.
6. التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية تتم وفقاً للتشريعات النافذة.
7. المساهمة في تعزيز مبادئ المشروعية والشفافية والمساواة في القرار الإداري الذي يتخذ داخل الإدارات الحكومية.
8. مساعدة مجلس الأمة للتأكد من مشروعية أعمال القطاع العام من خلال تقاريرنا الرقابية والتي تبين التجاوزات والمخالفات المختلفة والإشارة إلى أي ضعف تشريعي أو تنظيمي أو مؤسسي واقتراح التوصيات والحلول المناسبة حيالها.
9. تقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة للرقابة.

ثانياً: الرؤية والرسالة والقيم.

◆ رؤيتنا:

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المسائلة العامة وتوطيد مفاهيم الإفصاح والشفافية ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة وفاعلية.

◆ رسالتنا:

المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة، لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، من خلال رقابة شاملة ومستقلة على المال العام.

◆ قيمنا المهنية:

في مسيرتنا نحو تحقيق رؤيتنا المستقبلية ورسالتنا على المستويات كافة فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

✓ النزاهة.

✓ الكفاءة المهنية.

✓ العناية المهنية.

✓ السرية.

✓ العمل بروح الفريق.

ثالثاً: آلية إعداد الخطة الإستراتيجية لديوان المحاسبة للأعوام (2016 - 2020)؛

- يطبق ديوان المحاسبة منهجية إعداد ومراجعة الخطة الإستراتيجية، والتي تشمل على صياغة الخطة الإستراتيجية واعتمادها، مراجعة الخطة الإستراتيجية وصياغة الخطة التنفيذية ومؤشرات قياس الأداء. وتتضمن المنهجية أهم البنود الأساسية التالية:
1. تم تشكيل لجنة تتولى إعداد ومراجعة وصياغة الخطة الإستراتيجية من قبل عطوفة رئيس ديوان المحاسبة.
 2. قيام اللجنة بجمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد ومراجعة وصياغة الخطة الإستراتيجية من خلال العديد من الوسائل منها المراسلات والمقابلات والتقارير الفنية والأهداف والبرامج الوطنية والتشريعات... الخ.
 3. القيام بتحليل بيئة الديوان الداخلية والخارجية باعتماد أسلوب التحليل الرباعي (SWOT) والذي يشمل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
 4. إعداد وصياغة ومراجعة الرؤية والرسالة والقيم المهنية.
 5. صياغة الأهداف المؤسسية التي تحقق جميع الغايات التي يسعى الديوان إلى تحقيقها ومدى ارتباطها بالأهداف الوطنية وخطط عمل الحكومة.
 6. بعد صياغة مسودة الخطة الإستراتيجية يتم عرضها على المعنيين (مدراء، مستشارين، رؤساء مراقبات)، والحصول على التغذية الراجعة (feed back) ودراسة هذه الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار حيث أمكن ذلك.
 7. يتم تعميم الخطة الإستراتيجية بأمر من عطوفة الرئيس على كافة المديرية والمراقبات المختلفة تمهيداً للعمل بموجبها في إعداد خطط التدقيق السنوية للمراقبات التنفيذية وإعداد الموازنة العامة للديوان.
 8. القيام بتعميم ونشر الخطة الإستراتيجية لجميع المتعاملين مع الديوان والشركاء الاستراتيجيين ونشرها عبر الموقع الإلكتروني للديوان.
 9. تقوم اللجنة بتحديد مؤشرات قياس الأداء الرئيسة للأهداف الإستراتيجية.
 10. يتم التحقق من تنفيذ محاور الخطة الإستراتيجية والخطط التنفيذية المنبثقة عنها وفق إطار المتابعة والتقييم الذي يعتبر أحد أهم مدخلات المراجعة والتقييم للخطة الإستراتيجية بشكل سنوي للوقوف على الإنجازات المتحققة والانحرافات إن وجدت تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بخصوصها.

رابعاً: أولويات الخطة الإستراتيجية:

1. السعي لتحقيق الاستقلال المالي والإداري الكامل للديوان:

نظراً لعدم مواكبة قانون الديوان الحالي للتطورات الحديثة في المجالات الإدارية والمالية في المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة للمستجدات في حقول المحاسبة والرقابة، فقد سارع الديوان إلى إعداد مشروع تعديل جديد لقانونه رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته لمواكبة التطورات في مجالات اختصاصه، حيث تم التأكيد في هذا المشروع على استقلالية الديوان وتوسيع اختصاصاته وأساليب ممارسة مهامه الأساسية، وسبل توفير موارده المادية والبشرية والفنية والجهات الخاضعة لرقابته، وقد تم رفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء الموقر للموافقة عليه واستكمال مراحل الدستورية ومناقشته وإقراره من قبل مجلس الأمة، وسيواصل الديوان متابعة مراحل إقرار هذا القانون لتحقيق الاستقلال المالي والإداري والتنظيمي الكامل، لتمكينه من النهوض بمسؤولياته في المساهمة بحماية المال العام من الهدر والضياع وحسن استخدامه بفاعلية أكبر ومهنية عالية والتحقق من كفاءة استخدام وإدارة الموارد العامة بأساليب اقتصادية رشيدة.

2. مواصلة بناء وتطوير القدرات المؤسسية للديوان:

لقد ركزت خطة الديوان الإستراتيجية للفترة (2011 – 2015) على بناء القدرات المؤسسية للديوان والعناية بتطوير وتأهيل الكوادر البشرية علمياً وعملياً ومهنياً في حقول المحاسبة والرقابة المالية ورقابة الأداء والرقابة البيئية والرقابة على أنظمة المحاسبة المحوسبة، وتحسين أساليب العمل والسعي لتطبيق معايير الرقابة الدولية ونظم ضمان الجودة بهدف رفع كفاءة الأداء وتحسين جودته، وذلك بالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذه المجالات.

حيث قام الديوان بإبرام اتفاقية مشروع توأمة مع ائتلاف أجهزة الرقابة في كل من اسبانيا وهولندا وألمانيا للفترة (أيلول 2013 ولغاية حزيران 2015) تم تمويله بمنحة من الاتحاد الأوروبي، وذلك لغايات تعزيز قدرات ديوان المحاسبة من خلال أربعة محاور رئيسة تمثلت في: تحسين عمليات التدقيق ومخرجاتها، تعزيز عمليات وإجراءات مكافحة الفساد والاحتيال، تحسين أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الديوان وتطوير استخدام أساليب الرقابة الحديثة (الرقابة الالكترونية والبرامج المحوسبة للتدقيق)، والنهوض بالرقابة على الأداء والرقابة على البيئة، إضافة إلى قيام الديوان بإلحاق العديد من موظفيه بالمؤسسات التدريبية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي إطار تهيئة البيئة المناسبة لبناء وتطوير القدرات المؤسسية لموظفي الديوان وموظفي الجهات الخاضعة لرقابته إلى جانب التعاون والتنسيق مع الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية الشقيقة لبناء وتطوير قدرات منسوبيها فقد أنشأ ديوان المحاسبة المعهد العربي الأردني للرقابة والتدقيق، للاستمرار في تنفيذ برامج تدريبية تخصصية متكاملة لرفع مستوى التأهيل العلمي والمهني لكافة هذه الجهات.

3. الالتزام بتطبيق المعايير المهنية وأدلة التدقيق:

حرصاً من الديوان على تمكين موظفيه من تنفيذ عمليات الرقابة والتدقيق وفق أفضل الممارسات المهنية، فقد حرص على إصدار العديد من أدلة التدقيق والقواعد الإرشادية في حقول اختصاصه المختلفة، ومنها إستراتيجية مكافحة الفساد الخاصة بعمل الديوان المنسجمة مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإستراتيجية الاتصال بالإضافة إلى دليل التدقيق المالي وتدقيق الالتزام، دليل تدقيق الأداء، دليل تدقيق البيئة، دليل تدقيق النزاهة ومكافحة الفساد، دليل تدقيق الدين العام، دليل تدقيق البنك المركزي، دليل التدقيق الجنائي، دليل توكيد الجودة والرقابة النوعية، دليل الرقابة الداخلية، دليل إعداد التقرير السنوي وغيرها من الأدلة الأخرى في مجالات متخصصة بعمل ديوان المحاسبة ومن خلال هذه الخطة الإستراتيجية سيواصل الديوان التوسع في نطاق تطبيق معايير الرقابة الدولية وأدلة التدقيق والاستمرار في متابعة تحديثها وتطويرها، ورفع الوعي لدى موظفيه بأهمية تطبيقها.

4. تحسين جودة العمليات الرقابية ومخرجاتها:

إيماناً من الديوان بأهمية ترسيخ مبادئ الشفافية والعرض والإفصاح والمساءلة وتفعيل مفهوم الرقابة البناءة، والتأكيد على كون الديوان شريكاً لجميع الجهات الخاضعة لرقابته في تحقيق مقتضيات المصلحة العامة والإسهام الفاعل في تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري التي تنتهجها الحكومة، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، وتوفير سبل الحماية الفعالة للمال العام وترشيد استخدامه وتعظيم مردود الإنفاق على الاقتصاد الوطني، والحفاظ على المكتسبات الوطنية والموارد العامة، فقد بادر الديوان بالسعي إلى الاستفادة من المعطيات الايجابية للتطورات المتسارعة في أساليب الرقابة المالية ومنهجيات رقابة الأداء والبيئة والرقابة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتسخير هذه الأساليب والتقنيات المتطورة لتعزيز قدرة الديوان على النهوض بالمهام المناطة به بكفاءة وفعالية وموضوعية وحيادية ومهنية عالية أسوة بأجهزة الرقابة العليا في الدول المتقدمة، حيث تم إنشاء إدارة لضبط الجودة والرقابة النوعية وتطبيق منهجية الرقابة الحديثة، والتوسع في تنفيذ مهام الرقابة على الأداء والبيئة والرقابة الشاملة.

وسيواصل الديوان جهوده لتحسين جودة العمليات الرقابية ومخرجاتها وتطبيق آليات ضمان الجودة في العمليات الرقابية، وتبني المزيد من أساليب الرقابة الحديثة، وتعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية في كافة الجهات الخاضعة لرقابته تمهيداً لأنسحاب الديوان من التدقيق المسبق في كافة الجهات الخاضعة لرقابته وفق خطة أعدت لهذه الغاية.

خامساً: تقييم الاحتياجات:

المجال	الفجوات
الاستقلالية والإطار القانوني	<ul style="list-style-type: none"> الاستقلال المالي والإداري للديوان لا ينسجم مع معايير الرقابة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي). لا يمتلك الديوان صفة الضابطة العدلية.
الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> صعوبة المحافظة على الخبرات من الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات من حملة الشهادات المهنية. الحاجة إلى مراجعة نتائج التدريب وتقييم أثرها على العمل. نظام التنظيم الإداري لا ينسجم مع المسميات الفعلية لعدد من الوظائف. مقاييس الأداء الوظيفي لمختلف المستويات الوظيفية لا تتوافق مع طبيعة عمل الديوان المهنية.
معايير ومنهجية التدقيق	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق المعايير المهنية وأدلة التدقيق ونظام مراقبة الجودة من قبل المدققين في تنفيذ المهام الرقابية بهدف تطبيق أفضل الممارسات المهنية في العمليات الرقابية يتطلب مزيداً من الإشراف والمتابعة. الإرشادات التفصيلية وغيرها من الأدوات المساعدة على العمل لا تفي بمتطلبات العمل المهني. دليل الرقابة على تقنية المعلومات لا يتلاءم مع طبيعة عمل الديوان.
الحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> عدم كفاية الجهود المبذولة في اعتماد نظام الجودة في إدارة الديوان وفي تطبيق الجودة على العمليات الرقابية. الحاجة إلى مراجعة تنفيذ الخطط بشكل دوري وتطبيق إطار لقياس أداء الديوان وفقاً للإطار الصادر عن منظمة الانتوساي.
الدعم المؤسسي	<ul style="list-style-type: none"> محدودية استخدام برمجيات الرقابة والتخطيط على الأنظمة المحوسبة. الحاجة لتحسين بيئة العمل في الديوان.
التحسين المستمر	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة للتوسع في تطبيق أساليب الرقابة الحديثة، كالرقابة الإلكترونية واستخدام البرامج الإلكترونية للتدقيق. نطاق عمليات الرقابة على الأداء والبيئة لا تغطي كافة الجهات الحكومية . قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بعمليات التدقيق غير شاملة . إجراءات ضمان الجودة في الديوان تتطلب مزيداً من تفعيل. مشاركة موظفي الديوان في البحوث والدراسات ذات العلاقة باختصاص الديوان لا ترقى لمستوى الطموح. إدارة مسار التغيير وتطوير إجراءات العمل الرقابي غير مفعلة .
العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة	<ul style="list-style-type: none"> محدودية الدراسات الميدانية التي تعدد اهتمامات الأطراف ذات العلاقة في العمل الرقابي. الحاجة إلى المزيد من رفع الوعي لدى الرأي العام باختصاص الديوان وعمله . عدم إيلاء المخرجات الرقابية العناية اللازمة من قبل بعض الجهات الخاضعة للرقابة.
تفعيل نتائج الأداء	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الآلية التي تمكن من متابعة تنفيذ توصيات الديوان والإجراءات المتخذة بهذا الخصوص من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. الحاجة المستمرة إلى تحسين جودة التقارير الرقابية عمليات الرقابة على الأداء والبيئة تحتاج مزيداً من التوسع. عدم كفاية تقارير التدقيق على تقنية المعلومات. وجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى بعض الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

سادساً: نقاط القوة (Strengths):

1. دعم وتبني الإدارة العليا للأفكار التطويرية والاهتمام بالتدريب.
2. الموقع المتميز للديوان والمبنى الواسع مما ينعكس على الأداء.
3. المكانة المرموقة التي يحظى بها الديوان والسمعة الطيبة له بين أجهزة الرقابة العليا العربية والدولية.
4. توفر البنية التحتية لتقنية المعلومات.
5. توفر الكوادر البشرية (الإدارية والفنية) المؤهلة والمتميزة.
6. توفر نظام وأسس واضحة لمنح المكافآت والحوافز.
7. وجود نظام فعال للمتابعة والتقييم الفردي للعاملين.
8. الانتشار الجغرافي في كافة أرجاء المملكة.
9. إصدار رؤية الأردن (2025) وإشهار الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والبرامج التنفيذية التنموي وكتب التكليف السامي وبرنامج عمل الحكومة.
10. دعم جهات خارجية مانحة.
11. زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة المالية ووجود معايير دولية للمحاسبة والتدقيق ومواكبة التعديلات والتطورات التي تطرأ عليها.
12. توجه الحكومة نحو بيئة تشريعية ورقابية جاذبة.
13. تمتع الأردن بالموقع الاستراتيجي والاستقرار السياسي والسمعة الطيبة مما يتيح فرصة إنشاء معهد رقابي عربي.
14. مشاريع التوأمة مع أجهزة رقابية رائده ومذكرات تفاهم مع جهات محلية.

سابعاً: الأهداف الإستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: (تعزيز الاستقلال المالي والإداري والعمل بمنهجية ومعايير مهنية).
- الهدف الاستراتيجي الثاني: (التميز المؤسسي وضبط الجودة).
- الهدف الاستراتيجي الثالث: (تقارير رقابية مهنية ذات منفعة وجودة عالية).
- الهدف الاستراتيجي الرابع: (تعزيز التعاون والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة).

فيما يلي عرضاً مختصراً عن أهم أهداف هذه الخطة:

الهدف الاستراتيجي الأول: (تعزيز الاستقلال المالي والإداري والعمل بمنهجية ومعايير مهنية):

انطلاقاً من رؤية الأردن 2025 والجهود الحكومية الرامية إلى الإصلاح المالي والإداري وحرص الديوان المستمر على أن يكون (شريكاً ورقبياً) في هذا الإصلاح ومحاربة الفساد بكافة أشكاله والكشف عن حالات الفساد ورفع تقارير بشأنها، فقد حرص الديوان على وضع هذا الهدف ليصبح ديوان رقابة مستقل ويعمل بمنهجية ومعايير مهنية وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

- تعديل قانون الديوان بما ينسجم ومعايير الانتوساي.
- وجود تشريعات وقوانين وأنظمة تدعم قيام الديوان بدور جوهري، وتساهم في تعزيز المساءلة والشفافية
- وجود آلية لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان الواردة في تقاريره الرقابية.
- تعزيز استقلال الرقابة الداخلية لدى الجهات الخاضعة للرقابة ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيق ذلك.
- تعزيز العلاقة مع مجلس الأمة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: (التميز المؤسسي وضبط الجودة):

حرصاً من الديوان على تميز العمل الرقابي والمهني المستدام بما ينسجم مع معايير التدقيق الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي)، بالإضافة الى نتائج مشروع التوأمة الأول بين ديوان المحاسبة وجهازي الرقابة في كل من بريطانيا وألمانيا ومشروع التوأمة الثاني مع كل من اسبانيا وهولندا واستونيا، ولأهمية الارتقاء بمعايير ضبط الجودة، سوف يتم العمل على تحقيق ما يلي:

- تطبيق معايير الجودة في عمل الديوان.
- رفع مستوى الأداء المهني والعملي.
- تعزيز تقنية المعلومات والحوسبة في عمل الديوان.
- تعزيز إدارة المعرفة وتبادل الخبرات.

الهدف الاستراتيجي الثالث: (تقارير رقابية مهنية ذات منفعة وجودة عالية):

في إطار تحقيق الهدف الذي أنشئ من اجله الديوان وضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في الدولة الأردنية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة والتأكد من إن الأداء العام يتفق مع القوانين والأنظمة والتعليمات وانه يمارس بأفضل طريقة وبأقل كلفة ممكنة فقد تم وضع هذا الهدف الاستراتيجي ويتم تحقيقه من خلال ما يلي:

- تطوير وتحديث التقرير السنوي والتقارير الخاصة.
- إصدار تقارير رقابية شاملة وفق معايير الانتوساي.
- تعزيز إصدار تقارير حول رقابة الأداء.
- إصدار تقارير حول الرقابة البيئية.
- الارتقاء بالتقارير المالية والإدارية والتركيز على المواضيع ذات الأهمية النسبية.
- تعزيز الرقابة الالكترونية والرقابة على أنظمة المعلومات.
- تطبيق منهجية مهنية مستندة إلى معايير الانتوساي في العمل الرقابي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: (تعزيز التعاون والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة):

حرصاً من الديوان على التبادل المعرفي وتبادل الخبرات مع الأطراف ذات العلاقة من مؤسسات محلية وخارجية وأجهزة رقابية نظيرة ومنظمات مهنية، وكذلك مشاركة الديوان في الدراسات والأبحاث التي تساهم في تعزيز الشفافية على المستوى المحلي والعربي والعالمي للارتقاء بالمستوى المهني والمعرفي مع مختلف الجهات ولوعي الديوان بأهمية دوره في تعزيز الشفافية والمساءلة في أداء القطاع العام فقد وضع الديوان هدفه الاستراتيجي الذي ينص على تبادل المعرفة وتعزيز ثقة الجمهور بالرقابة ويتم تحقيقه عن طريق عدد من الأهداف الفرعية وأهمها:

- تعزيز وتفعيل التعاون مع المؤسسات الرقابية المحلية والعربية والدولية.
- مشاركة الديوان في الدراسات والأبحاث التي تساهم في تعزيز الشفافية على المستوى العربي والدولي.
- تعزيز دور الديوان في متابعة الشكاوى المتعلقة بإدارة المال العام.
- تعزيز الاهتمام ومكانة ديوان المحاسبة لدى متخذي القرار والرأي العام.